

والشبهه ١٤١ الحلق يكون كونه تسري الحديث ويكفي وفيه خلاف فتقول العزالي
والمرجع المختار في الخبر من قول رابو الجاهل كغير

الذكر رافع من الغالب فيه من الذي في حديثه ما هو قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم استغوا الوضوء ويل للاعراب من النار اذ هم استغوا الوضوء وشانه
في الحديث حديث بسرة بنت صهون قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول من سركه له ان يمشي او يمشي فليمتوض اذ رقت لا تيمس والرجل ومثاله
في الاثر حديث له مسعود انه قال الله عليه وسلم علمه التمشير في الصلاة فقال الخبيز
له في اذرج من ابي جهمه خلا قال لا تيمس سعده وموافقا قلت هذا خبر فثبت
حكاية ان سئنه ان تقوم فقم وارسله ان تغفر فافهم

ادخال بعض الترمذي في نسخة السنن

يعني ان المراجع ادخال بعضه من غير ما ذكره اذا اختلف السنن
وماعلة ان يكون عندك متن باسناد في حديث رواه سعيد بن
ابراهيم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يفتوا
والانصار ولا تترابوا ولا تفتوا في الحديث اذ رجح ابن ابي مريم دون يقران ولا ثنا
بشوا وعرفوا احملوا ذلك عن ابي الزناد عن الاميرج عن ابي مريم عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم اياكم والطرفه انظر اليك الحديث والتسوسا والتخصصا ولا تفتا بسوا
ولا تفتا في اذركا الحديث فتيمم عليه مخرجي قاله وما ذكر في هذا الحديث والتم
فبلا من اذراج مومر اذراج المنجاء ما يذكر في التيمم تغزله فليتم اذراج السنن
وهنا يسري بانها عن كل ما اورد على اجتهاد

في نسخة السنن يعني ان المراجع اورد على اجتهاد في نسخة السنن وادرجه

بمع

جماعة زوائد الحديث باسنادين مختلفين ولا يبين جرح احد على اسناد واحد
فيها وادرج روايت من خالد مع حديث الترمذي عن ابي رافع عن عبد الرحمن بن مهران
عن الثوري عن واصل ومنصور ورواه العشر عن ابي ذر بن عمار عن ابي بصير عن ابي بصير
فان قلت يارسول الله صلى الله عليه وسلم ان النبي اعظم الحديث ورواه واصل
هذه مدرجة على رواية منصور والاعتماد واصلها بذكر ابي ذر بن عمار في الحديث

اد واصل عن عبد الله وكذا في خبر من نوع اذراج في نسخة **بمعنى**
يعني ان كذا ذكر في هذا النسخة من نوع (اه) زاج ومثاله بذكر
الشيخ عن اهل الحديث فمعهم فلا يجوز فتحه منه ومنه وان ثبت فيه عن
الصحابة في نسخة اخرى فمعهم سواء وانما مع ثقاتهم على السامع الزلم يعالج
ضعيفة الحال ويعرف المراجع بوزوده في معصوم امره من اخر او ينصح الزاوي
بذلك او يتوله فانه السويح

القائل والمنزل

قال احمد بن حنبل عليه السلام العلاء سنة محمد صلى الله عليه وسلم وقال في نسخة
في نسخة الاسناد فرمته الى الله تعالى وانما حصة افساح اسناد الزاوي لما يفتوا

افضل الواضع من النبي اذا جرحه صرفي

اد افاض العلاء المعلوم وموافق فيه من صلى الله عليه وسلم بعد فليل ان النسبة الى
سنة اخر به يرد ذلك الحديث بعينه يعني انما بالنسبة لمعلوم (الاسناد) الى
بصرفه ان يحسب العلاء باسناد يعني انه غير صحيح قول من (الاسناد) فع
ضعفه بعض الروايات لم يفتى في هذا العلو **قال** في نسخة السامع اعلى ما
يفع للبخاري في نسخة ويزال الصلح انما فان رواه الصحابي عنه صلى الله عليه وسلم
وسلم وتلك هي شؤرك وان رواه عن صحابي اخر فلا اثر له في حكمه من حيث الاصل وادرج